

فالولد على دينه وكذا الواسم أحدهما وله ولد صغير صار ولده
مسلماً بإسلامه **والجوسي** والوثني وسائر أهل الشرك شر
من الكتابي فيكون الولد تابعاً للكتابي ولو أسلم أحد الزوجين
عرض أي عرض القاضي الإسلام على الآخر فإن أسلم
فهي امرأته وإن لم يأسلم لم يسلم فرق بينهما ولا يتوقف
سواء كان قبل الدخول أو بعده وأباًؤه طلاق كان قبل
الدخول أو بعده وعند أبي يوسف فسخ لا أباًؤها ولو أسلم
أحدهما ثمة أي في دار الحرب ولم يكن من أهل الكتاب
أو كان والمرأة هي التي أسلمت فإنه لا يتوقف لم تبين المرأة
دخل بها أو لا حتى تحيض ثلاثاً أو تمضي ثلاثة أشهر ولو
أسلم زوج الكتابية بغير نكاحها وتبين الدارين سبب
وقوع الفرقة لا السبب حتى إذا خرج أحد الزوجين إلى دار
دار الحرب مسلماً وقعت البينة بينهما وكذا لو سبي
أحدهما وإن سبباً معاً لم تقع الفرقة وتنتج المرأة المجهدة
النشأ وهي الشاركة دارها على قصد عدم العود مسلمة

أو ذمية

أو ذمية نهر أو أسلمت في دار الإسلام أو صارت ذمية حموي
الحائل ضد الحامل في الحال مسلمة كانت أو ذمية بلاعدة
وعندهما يلزمها العدة أما إذا كانت حاملاً فلا تنتج مالم
تضع وارتداد أحدهما أي أحد الزوجين فسخ في الحال سواء
كان قبل الدخول أو بعده فلهن وطرة المهر الكامل وغيره
نصفه إن ارتد الزوج وإن ارتدت المرأة لا شيء عليه
والأبنة أي أباء أحدهما عن الإسلام بعد إسلام الآخر
نظيره أي نظير الارتداد فإذا اختلف بينهما بآبائها بعد
الدخول فلهن المهر وقبله فلا مهر لها وإن كان بآبائه
بعد الدخول فلهن المسمى أو قبله فلهن نصفه وإن ارتدا
معاً وأسلمت معاً لم تبين المرأة فيهما فلهما على نكاحهما
استحساناً وبليت المرأة لو أسلمت حال كون كل واحد منهما متعاقلاً الآخر

باب القسم

هو التسوية بين الزوجات في البيوتة والنفقة والسكنى
والمال والمشرب لا الجماع المبرك كالطيب والمجديرة كالقيصة